

Distr.: General
14 May 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٢١ من القائمة الأولية*

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة
الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١

البند ١٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان:
التنمية الاجتماعية

دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام***

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ قرارها ١٢٣/٥٤ بشأن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية وعن آراء الحكومات في مشروع المبادئ التوجيهية التي ترمي إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات.

ويقدم الفرع الثاني، الذي يلي المقدمة، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٢٣/٥٤. وهو يستند إلى المعلومات الواردة من الحكومات، والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة، والمنظمات التعاونية الوطنية والدولية ذات الصلة، عن أنشطتها الرامية إلى استخدام وتطوير إمكانات وإسهامات التعاونيات من أجل بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية؛ وتشجيع وتسهيل إقامة التعاونيات وتطويرها؛ وتهيئة بيئة داعمة وتمكينية لتطوير التعاونيات.

ويقدم الفرع الثالث تقريراً عن آراء الحكومات بشأن مشروع المبادئ التوجيهية وسبل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء. ويختتم التقرير بإيراد بعض التوصيات لتعزيز تطوير التعاونيات. وقد نُقح مشروع المبادئ التوجيهية، مع مراعاة التوصيات والاقتراحات والتعليقات الواردة من الحكومات، وأورد في مرفق هذا التقرير.

* A/56/50

** E/2001/100

*** تأخر تقديم هذا التقرير نتيجة للجهود المبذولة لضم أكبر عدد ممكن من الردود على استبيان الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٢٣/٥٤.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١ مقدمة - أولاً
٣	٣٩-٣ تنفيذ القرار ١٢٣/٥٤ - ثانياً
١٤	٤٢-٤٠	آراء الحكومات في مشروع المبادئ التوجيهية وسبل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء - ثالثاً
١٦	٤٣ توصيات - رابعاً
١٨		مشروع المبادئ التوجيهية الرامية إلى هيئة بيئية داعمة لتطوير التعاونيات المرفق

أولا - مقدمة

(ج) وهيئة بيئية داعمة وتمكين لتطوير التعاونيات بوسائل منها إقامة شراكة فعالة بين الحكومات والحركة التعاونية. ووردت أيضا معلومات عن الاحتفال باليوم الدولي للتعاونيات.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٢٣/٥٤

٣ - على العموم، أفادت الحكومات عن استمرار دعمها لتطوير التعاونيات وعن إدراكها، على وجه الخصوص، لإمكانات وإسهامات الحركة التعاونية في بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية. وبلوغا لتلك الغاية اتخذ العديد من الحكومات تدابير هامة لتهيئة و/أو تعزيز بيئة داعمة وتمكين لتطوير التعاونيات. وتعاون العديد من الحكومات مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والمنظمات التعاونية أو تلقت المساعدة منها في جهودها المبذولة من أجل تعزيز ودعم تطوير التعاونيات.

٤ - ففي بوليفيا، تفيد الحكومة بأن خصخصة المؤسسات التي تملكها الدولة، التي تمت باعتبارها جزءا من سياساتها للتكليف الهيكلي، قد شملت التعاونيات، وهي الآن تدر الربح وتتولى زمامها مجموعة صغيرة من القيادات التعاونية. وعلى الرغم من الاعتقاد، على نطاق واسع، بضرورة أن تتمتع التعاونيات بالاستقلال الذاتي، فإن الحكومة غالبا ما تهب لحل المنازعات أو للتصدي للسلوك الفاسد. غير أنه، باستثناء بعض التعاونيات في القطاعين المالي والتعديني، لم يكن ثمة دعم قوي مباشر من الحكومة للتعاونيات. وتفيد الحكومة بأنها تدعم اليوم الدولي للتعاونيات.

٥ - وتفيد حكومة بروندي بانتعاش حركة التعاونيات والجمعيات والرابطات بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، وباتساع نطاق حركة تعاونيات الادخار والائتمان، في المناطق الريفية والحضرية بالتعاون

١ - يمثل هذا التقرير استجابة للقرار ١٢٣/٥٤، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الحكومات بشأن مشروع المبادئ التوجيهية، التي ترمي إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات، وأن يقدم، عند اللزوم، صيغة منقحة لاعتمادها. وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء، ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يقدمه، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

٢ - وقد أُرسِل إلى جميع الدول الأعضاء استبيان يلتمس آراءها بشأن مشروع المبادئ التوجيهية وتقديم معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٢٣/٥٤. ويستند هذا التقرير إلى الردود التي وردت من ١٢ وكالة حكومية في أواسط نيسان/أبريل ٢٠٠١^(١). وأُرسِلت أيضا صيغة مقتضبة من الاستبيان إلى المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والمنظمات التعاونية ذات الصلة؛ وقد ورد ٢١ ردا^(٢). وقدمت الجهات التي ردت على الاستبيان معلومات عن الإجراءات المتخذة في المجالات التالية:

(أ) استخدام وتطوير إمكانات ومساهمات التعاونيات من أجل بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية، ولا سيما القضاء على الفقر، وتوليد العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي؛

(ب) وتشجيع وتسهيل إقامة التعاونيات وتطويرها؛ بما في ذلك اتخاذ تدابير ترمي إلى تمكين الفقراء أو مَنْ ينتمون إلى الفئات الضعيفة من المساهمة طواعية في إقامة التعاونيات وتطويرها؛

صحافة التعاونيات فإن هذا الحدث لم يلق أي اهتمام خاص لدى تلك الصحافة أو بين أفراد الجمهور عموماً. بل إن المنظمات التعاونية، في واقع الأمر، لا تحتفل كلها باليوم الدولي للتعاونيات. ووجه الإشكال هو أن الاحتفال بهذا اليوم كان إلزامياً إبان نظام الحكم السابق، وعليه فإن استمرار الاحتفال به لا ينظر الجمهوري إليه نظرة إيجابية بعد. غير أن اتحادات التعاونيات التشيكية تعترم هذه السنة عقد مؤتمر صحفي في هذا اليوم للفت اهتمام وسائل الإعلام إليه.

٧ - وزادت الحكومة المركزية للسلفادور الميزانية العادية للمعهد السلفادوري لتعزيز التعاونيات من أجل توسيع نطاق خدماته الحالية المقدمة للتعاونيات وتحسين نوعية هذه الخدمات. فقد شكّلت هيئة خاصة لتعزيز التوعية بالتعاونيات من خلال عدة مشاريع للتوعية ترمي إلى بناء مؤسسات تعاونية جديدة وإعداد جيل جديد من القادة التعاونيين. ووفقاً للسياسة الوطنية للتنمية الاجتماعية التي أقرتها الحكومة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤، يدعم المعهد السلفادوري المذكور بقوة إقامة تعاونيات جديدة، ولا سيما بين الفئات الضعيفة، من أجل إشراك الشباب والنساء والمسنين والمعوقين في الاقتصاد الإنتاجي. ويقوم المعهد السلفادوري أيضاً بتنسيق جهود الحركة التعاونية والحكومة لتحسين التشريعات الوطنية ذات الصلة. فقد وقّع المعهد السلفادوري اتفاقات ومذكرات تفاهم مع العديد من المؤسسات الحكومية لهيئة بيئية تمكينية من أجل تطوير التعاونيات في مجالات من مثل البيئة والإسكان والتدريب المهني. ويحتفل المعهد السلفادوري باليوم الوطني للحركات التعاونية، الذي هو يوم عطلة خاصة يُحتفل به بالعديد من الأنشطة الثقافية والتثقيفية والاجتماعية على مدى شهر تموز/يوليه بكامله لتعزيز التكامل ما بين شتى الرابطات التعاونية.

مع مصرف "Credit Mutuel de France". ويتوخى مشروع تنمية المجتمعات المحلية للقضاء على الفقر، الذي طُور بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنشاء وتطوير التعاونيات وغيرها من منظمات العون الذاتي. وبُذلت أيضاً جهود لمواءمة النصوص القانونية، التي تنظم التعاونيات والقطاع الخاص، من أجل منح التعاونيات والجمعيات مزايا ضريبية، أو مزايا عامة. واحتفالاً باليوم الدولي للتعاونيات، أصدرت الحكومة، عبر التلفزيون والإذاعة، إعلاناً يذكر السكان بأهمية تطوير التعاونيات.

٦ - وتفيد الحكومة التشيكية بأنها على اتصالات حسنة بالحركة التعاونية وبأنها عازمة على استخدام كل وسيلة لدعم تطوير التعاونيات. وتعتقد الحكومة بأن في وسع الاتحادات التعاونية الوطنية أن تطور إمكاناتها، وأن تفيد كثيراً من عضويتها في المنظمات الدولية ومن مشاركتها في المشاريع الدولية، وفي مصادر المعلومات وما إلى ذلك. وتُقدر الحكومة عالياً أنشطة التعاونيات الاجتماعية وتعاونيات العون الذاتي، التي توفر المساكن والعمل للمواطنين من ذوي الدخل المنخفض أو من المعوقين. وتقوم تعاونيات إنتاجية خاصة باستخدام العديد من المعوقين. وقد أعدت الحكومة مشروع قانون بشأن التعاونيات الإسكانية. وتخطط الحكومة أيضاً لتشكيل فريق من الخبراء ليتولى تقديم الخدمات الاستشارية بشأن المسائل التشريعية المتصلة بالتعاونيات في البلدان النامية وفي بلدان وسط وشرق أوروبا. على أن ثمة مشكلة معينة خاصة ببعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وهي وجود شعور تال للحقبة الشيوعية بأن التعاونيات هي من بقايا الحقبة الاشتراكية. وتبذل الاتحادات التعاونية الوطنية جهوداً شديدة لمساعدة أعضائها على تعزيز قدرتهم التنافسية وهيئة بيئية داعمة وتحسين أوضاعهم. وعلى الرغم من أنه يجري الاحتفال باليوم الدولي للتعاونيات بين أعضاء التعاونيات بمنشورات خاصة في

٨ - ومكنت فنلندا العاطلين عن العمل من إقامة التعاونيات والمشاركة في أنشطتها من دون خفض مستوى استحقاقهم المتعلقة بالبطالة. ذلك أن الإيرادات المتأتية من التعاونيات تنسّق مع الاستحقاقات المتعلقة بالبطالة بنفس الطريقة التي تنسّق بها الإيرادات الأخرى. وخصصت الحكومة أموالاً من صناديق الاتحاد الأوروبي الهيكلية لتطوير المشاريع الاجتماعية من أجل إقامة وتطوير أنشطة تعاونيات العمل. وشرعت وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة في فنلندا في إجراء مناقشة مع الحركة التعاونية لتطوير قانون تعاونيات العمل من أجل تلبية احتياجات الاقتصاد الحالية.

٩ - وفي إسرائيل ما فتئت العضوية في التعاونيات تتنامى، وما انفكت التعاونيات تكتسب قوة ونفوذاً في التنمية الاجتماعية في البلد. ويتم، على المستوى الشعبي، ومن خلال أنشطة التعاونيات عموماً، التعامل مع تعزيز الاندماج الاجتماعي وسد الفجوة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء، التي ما زالت موجودة بين المهاجرين الجدد وسائر السكان وبين المواطنين العرب واليهود. وما زالت الشراكة بين الحكومة والحركة التعاونية تشكل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد منذ إنشائه، وهي تتنامى من خلال البرامج المشتركة في ميادين التعليم، ومؤسسات حضانة الصناعة، ومؤسسات البحث والتطوير.

١٠ - وفي بنما وضعت الحكومة استراتيجيات لإقامة تعاونيات في المناطق الهامشية لتحسين ظروف معيشة السكان في تلك المناطق. وأمکن من خلال تنسيق الأنشطة مع المنظمات الوطنية والدولية، التي تعمل على القضاء على الفقر، مساعدة هذه التعاونيات في الحصول على الموارد الضرورية. وتقوم التعاونيات بتنفيذ الخطط وبرامج العمل التي تنسجم مع استراتيجيات الحكومة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ويجري تنظيم عدة مناسبات للاحتفال باليوم الدولي للتعاونيات، بما في ذلك عقد مؤتمرات بشأن مواضيع

١١ - وفي الفلبين قامت الحكومة، من خلال هيئة تطوير التعاونيات، بدعم وتنظيم وتدريب الفقراء الذين يهتمون أن يستفيدوا من إقامة التعاونيات. وتشجّع المنظمات غير الحكومية، التي تنفذ مشاريع ممولة من برامج المساعدة الإنمائية الرسمية، على تنظيم التعاونيات من أجل تحسين تنفيذ المشاريع. وتلتزم الحكومة أيضاً السبل اللازمة لتحسين البيئة للقطاع التعاوني، وذلك باستعراض ولايات ومهام هيئة تطوير التعاونيات، ولا سيما في مجال رصد عمليات وأداء تعاونيات الائتمان ومجال الإشراف على عملياتها وأدائها. وتعتبر حكومة الفلبين التعاونيات قنوات لخدمات التمويل الصغير من أجل توفير رأس المال للمشاريع الصغيرة للفقراء في البلد. وتحتفل الفلبين في كل عام بيوم التعاونيات (١٠ آذار/مارس) وبشهر التعاونيات (١٦ تشرين الأول/أكتوبر - ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر) بإقامة العديد من أنشطة الدعوة والعروض.

١٢ - وفي البرتغال، تواصل الحكومة إيلاء اهتمام خاص للقطاع التعاوني جنباً إلى جنب مع القطاعين العام والخاص. ففي عام ١٩٩٩، نظمت الحكومة المؤتمر التعاوني الأول، إلى جانب اتحادين تعاونيين وطنيين. وقد اتخذ في هذا المؤتمر قرار بإنشاء منتدى وطني يسعى فيه كلا الاتحادين إلى العمل معاً لإنشاء اتحاد وطني وحيد. وخلال رئاسة البرتغال للاتحاد الأوروبي، نظمت الحكومة حلقة دراسية أوروبية بشأن التنمية المحلية والمواطنة والاقتصاد الاجتماعي، جمعت فيها شخصيات من التعاونيات، والرابطات، والاتحادات، والحكومات، والمؤسسات الأوروبية. وأقرت الحكومة مؤخراً

بنشاط في تنمية البلد. وتسعى الحكومة جاهدة إلى تهيئة الظروف لتشجيع وتسهيل إقامة وتطوير التعاونيات. ويجري حاليا توفير الهياكل التعاونية الداعمة والاستشارية والتنقيفية والتربوية لتقديم المساعدة إلى المهتمين بإقامة تعاونيات جديدة. ويجري الاحتفال سنويا باليوم الدولي للتعاونيات بالمشاركة مع منظمة المعرض التعاوني الدولي للتعاقد - البيع. ويُشارك في الاحتفال بهذا اليوم ممثلون عن حكومة الجمهورية السلوفاكية والحركة التعاونية الدولية وضيوف آخرون من مؤسسات مختلفة.

١٥ - وفي تركيا، تفيد الحكومة بإجراء دراسات لدعم التعاونيات الزراعية تقنيا وماليا وتنظيميا. ونتيجة لسن قانون دستوري لتطوير التعاونيات، مُنحت التعاونيات الزراعية، التي لم تكن مستقلة ذاتيا، الاستقلال الذاتي. وتقدم الحكومة الدعم المالي إلى التعاونيات لكنها تعتبر هذا الدعم غير كاف نظرا للقيود على مخصصات الميزانية. وتحتفل رابطة التعاونيات التركية باليوم الدولي للتعاونيات بتنظيم محادثات واجتماعات وندوات لبيان معنى وأهمية هذا اليوم.

١٦ - وتفيد حكومة الولايات المتحدة بأن قانون الولايات المتحدة يعني التعاونيات، التي تقوم بأداء أغلب أعمالها التجارية مع أعضائها، من ضريبة الدخل على الشركات. ويعني قانون كابر - فولستين التعاونيات والجمعيات المماثلة من قوانين الاحتكار، رهنا باستعراض وزير الزراعة لها. ويقدم التمويل الحكومي الدعم لترويج وتنظيم وإقامة التعاونيات والاتحادات الائتمانية المجتمعية. وما فتئت التعاونيات تضطلع منذ أمد بعيد بدور هام في ميادين من مثل التوريد التسويق الزراعيين، ونظام الائتمان الزراعي، وكهربية الريف والاتصالات السلكية واللاسلكية الريفية، والادخار والائتمان الاستهلاكيين، والإسكان، وبائعي التجزئة المستقلين، والخدمات الاستهلاكية المحلية. وقد قامت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات في كل الأحوال

قانونا جديدا للضرائب على التعاونيات، يعطي تعريفا قانونيا للمبادئ العامة للضرائب على التعاونية ويعيد للتعاونيات بعض الامتيازات الضريبية التي فقدتها في عام ١٩٨٨. وفي عام ١٩٩٨، مُنحت الصفة القانونية لتعاونيات التضامن الاجتماعي، التي تدعم تعزيز واندماج الفئات الضعيفة في المجتمع، بما في ذلك الأطفال والشباب والمسنون والمعوقون. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أقرت الحكومة برنامج تطوير التعاونيات للحث على عمل الشباب في مجال إقامة الرابطات والمبادرات التعاونية، ولدعم خلق فرص العمل والاستثمار في التعاونيات الجديدة، ولتعزيز تطوير وتحديث القطاع التعاوني.

١٣ - وتسعى الحكومة البرتغالية إلى أن تجمع بين مختلف المنظمات الحكومية التي تُعنى بالتعاونيات في الاتحاد الأوروبي وفي البلدان الناطقة بالبرتغالية وفي البلدان الناطقة بالاسبانية في أمريكا اللاتينية، من أجل مناقشة المشاكل المشتركة وتبني مبادئ جديدة للتحالف التعاوني الدولي. وتحقيقا لذلك الغرض، شُكلت المنظمة التعاونية للبلدان الناطقة بالبرتغالية، من أعضاء من الهيئات الحكومية والاتحادات التحالفية والاتحادات والنقابات وفرادى التعاونيات. وعقدت اجتماعات منتظمة في البرتغال والبرازيل والرأس الأخضر. وفي البرتغال، يقوم الاتحادان الوطنيان بالاحتفال باليوم الدولي للتعاونيات، الذي تشارك الحكومة فيه. وتشمل هذه الاحتفالات أنشطة شعبية وحلقات دراسية عن التعاونيات بهدف تمكين الصلات بين التعاونيات والمجتمعات المحلية.

١٤ - وفي سلوفاكيا، ضمت الحكومة النظام التعاوني إلى خطة العمالة الوطنية، وبذا تسهم التعاونيات مهمة في حل مشاكل البطالة. وتقدم الحكومة الدعم إلى التعاونيات القائمة حاليا، وتقام أنواع جديدة من التعاونيات وفقا لتطوير التعاونيات في بلدان الاتحاد الأوروبي. وتشارك التعاونيات

مؤسسات تتمتع بالاستقلال الذاتي ويملكها ويحكمها أعضاؤها.

١٩ - ومنذ عام ١٩٦٢ فصاعدا، ما فتى برنامج الولايات المتحدة للمساعدة الدولية يقدم المال لمنظمات تطوير التعاونيات، التي تقوم، هي بدورها، بمشطرة نظيراتها في شتى أرجاء العالم خبرات وموارد الحركة التعاونية في الولايات المتحدة. وضمت تلك الأنشطة تعاونيات الإمداد والتسويق والتمويل الزراعي، والتعاونيات الإسكانية، وتعاونيات الكهرباء والهاتف في الريف، واتحادات الائتمان وتعاونيات الاقتصاد والائتمان. وفي عام ٢٠٠٠، قدمت حكومة الولايات المتحدة حوالي ١٧٥ مليون دولار لتمويل الأنشطة الدولية لتطوير التعاونيات. ويوسع قانون تطوير التعاونيات في ما وراء البحار، الذي سنه الكونغرس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، نطاق ولاية الحكومة في برنامجها لما وراء البحار في ما يتعلق، على وجه التحديد، بتعزيز اتحادات الائتمان؛ والتعاونيات الزراعية العاملة في الإمداد والتسويق والتصنيع الزراعي؛ وتعاونيات الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية في الريف، وتعاونيات التأمين، وتعاونيات المجتمع المحلي التي تدعم إسكان العون الذاتي والتحسينات البيئية وخلق فرص العمل.

٢٠ - وتهدف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى بناء قدرات المؤسسات العامة الريفية ومنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك التعاونيات على مختلف المستويات، كيما تصبح شريكات فعالة في تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات، فضلا عن برامج القضاء على الفقر والأمن الغذائي، التي تحسن الظروف الاجتماعية - الاقتصادية وظروف الأمن الاقتصادي لصغار المزارعين وفقراء الريف والفئات الأخرى المهمشة. وما انفكت منظمة الأغذية والزراعة تنفذ برنامج إعداد المدربين، الرامي إلى أن يقدم إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

تقريبا بتقديم الدعم المالي وخدمات الإرشاد وبسن التشريعات الملائمة، الأمر الذي أسهم في نجاح التعاونيات.

١٧ - وهيات الولايات المتحدة بيئة قانونية وتنظيمية للتعاونيات وقدمت لها المساعدة المالية والتقنية بأساليب شتى. ونتيجة لذلك، تضطلع التعاونيات بدور بارز في العديد من القطاعات في اقتصاد الولايات المتحدة وتشمل عددا من الشركات الصناعية الـ "٥٠٠ الأكثر ربحا". وفي نفس الوقت، تواصل التعاونيات ومنظمات تطوير التعاونيات والمنظمات التطوعية الخاصة الاضطلاع بدور نشط في تشجيع أعضاء المجتمع الأقل حظا على المشاركة سويا في اتحادات الائتمان والتعاونيات لتلبية أفضل لمصالحهم الاقتصادية.

١٨ - وتمثل التعاونيات ورابطاتها في الولايات المتحدة شريكات كاملات في العملية الديمقراطية. وهي تخدم مصالحها في الحوار مع الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، ومع الفرعين التشريعي والتنفيذي. وتقدم الحكومة الموارد البشرية والمالية وغيرها من الحوافز لدعم التعاونيات. وتضم شعبة خدمات الأعمال التجارية والتعاونيات الريفية التابعة لوزارة الزراعة طائفة متنوعة من الخبرات التي تتاح للتعاونيات، بما في ذلك أخصائيو السلع وخبراء الإدارة والخبراء في القوانين والأنظمة. وتقوم وزارة الزراعة في الولايات المتحدة، في إطار مهمتها وولايتها، بتعزيز ودعم التعاونيات الجديدة. وتقوم الإدارة الوطنية لاتحادات الائتمان بتنظيم تعاونيات الاقتصاد والائتمان. وقد اضطلعت إدارة كهرباء الريف بدور حاسم في تمويل إقامة وتوسيع تعاونيات كهربة الريف. ويقدم مكتب التعاونيات الزراعية طائفة واسعة من أشكال الدعم إلى المؤسسات المالية التعاونية. وهذه هي السبل التي تقيم بها الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات علاقة مع التعاونيات. على أن المبدأ الذي يحكم تلك العلاقة هو المساواة واحترام التعاونيات باعتبارها

٢٣ - وتنمي منظمة العمل الدولية إمكانات وإسهامات التعاونيات من أجل بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية، من خلال تعاونها مع الوكالات والمؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية المعنية لتطوير التعاونيات، من مثل لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها؛ والتحالف التعاوني الدولي. وتشمل أنشطة فرع منظمة العمل الدولية التعاوني، التعاون التقني، والخدمات الاستشارية التقنية، والاجتماعات الدولية، والبحوث والمنشورات. وكان برنامج هذه المنظمة المعني بتقديم الدعم التنظيمي والتعاوني للمبادرات الشعبية يرمي إلى القضاء على الفقر وخلق سُبل العيش المستدامة في منطقة السهل، بمساعدة من المنظمات التعاونية الشعبية. ومع أن البرنامج قد انتهى في عام ٢٠٠٠، بعد ٢١ عاما من الأنشطة الميدانية، فإن شركاءه (١٨٨ في ٨ بلدان مختلفة) ما زالوا يتواصلون ويستخدمون نهج ووسائل التدريب التي وضعها البرنامج المذكور. ولمنظمة العمل الدولية أيضا مشروع دون إقليمي، هو "تعزيز المساواة بين الجنسين في التعاونيات الريفية"، يركز على تخفيف حدة الفقر وتوليد الدخل في ستة بلدان. وعلاوة على ذلك، يهدف البرنامج الدولي لدعم اعتماد المجتمعات المحلية والقبلية على الذات من خلال التعاونيات وغيرها من أشكال الاعتماد على الذات إلى الحد من الفقر وتعزيز اعتماد المجتمعات المحلية والقبلية على الذات من خلال التعاونيات ومنظمات العون الذاتي.

٢٤ - وتقوم منظمة العمل الدولية، من خلال برامجها وأنشطتها للتعاون التقني وخدماتها الاستشارية التقنية، بتشجيع وتسهيل إقامة وتطوير التعاونيات، وبتخاذ التدابير لتمكين من يعيشون في فقر أو ينتمون إلى الجماعات الضعيفة من المشاركة في إقامة وتطوير التعاونيات طواعية. ويهدف برنامج التنمية الاقتصادية المحلية إلى خلق فرص العمل الكريم على الصعيد المحلي، من خلال الحوار الاجتماعي، والتخطيط وترويج ثقافة ريادة المشاريع. ويتبوأ تطوير الشراكات

المساعدة في إحالة تعاونياتها الزراعية إلى منظمات عون ذاتي حقيقية، تعمل بكفاءة في إطار اقتصاد السوق، وتسهم في تحسين الدخل وفرص العمل لصغار المزارعين. ودعما لذلك البرنامج، نشرت منظمة الأغذية والزراعة دليلا تدريبيًا عنوانه "تطوير التعاونيات الزراعية: دليل لإعداد المدربين"، وسيكون متاحا بالاسبانية وبالفرنسية أيضا.

٢١ - ويركز برنامج منظمة الأغذية والزراعة التعاوني على تعزيز التنافسية التجارية للتعاونيات الزراعية، من خلال تحسين تكوين رأس المال التعاوني. ويقدم تقرير، أعدته منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع كلية تيركو للاقتصاد وإدارة الأعمال في فنلندا، آراء ثاقبة بشأن العقبات الرئيسية أمام تعزيز تكوين رأس المال والأداء التجاري للتعاونيات الزراعية في كينيا في ظل ظروف السوق المحررة الحالية، وتقدم أيضا توصيات مفيدة للتعاونيات في بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية تلك. وأعدت منظمة الأغذية والزراعة مشروع ورقة مفاهيم عن حوسبة التعاونيات الزراعية في وسعها أن تحسن الكفاءات التجارية بتوفير معلومات أحسن توقيتا وأدق عن الخدمات التعاونية والسوق.

٢٢ - وقد عملت منظمة الأغذية والزراعة على إقامة وتطوير تعاونيات صغار المزارعين، ولا سيما من خلال برامجها الميدانية ومشاريعها للمساعدة التقنية. وتشمل بعض الأمثلة الحديثة على ذلك: بناء القدرات على تطوير التعاونيات الزراعية في اليمن؛ ووضع سياسات وبرامج التعاونيات في فييت نام؛ وإعادة تشكيل قطاع التعاونيات وتعزيزه مؤسسيا في المغرب؛ وإعداد المدربين على تطوير التعاونيات في إثيوبيا؛ وتحليل الدور المرتقب للتعاونيات والتمويل الريفي في بيئة تمكن من الوصول إلى الاتحاد الأوروبي؛ وبناء القدرات على تعزيز أنشطة صغار المزارعين التعاونيين والمجموعات النسائية التعاونية في تايلند؛ وتقديم المساعدة في تطوير التعاونيات الزراعية في نيبال.

التنقيح في توفير إطار مرجعي حديث لسياسات الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية وللخدمات المقدمة إليهم عن طريق البرنامج التعاوني. وإضافة إلى الخدمات الاستشارية المقدمة من أخصائيي الفرع التعاوني في مقر الأمم المتحدة وأخصائيي منظمة العمل الدولية في الميدان، يقدم البرنامج الأقليمي المذكور المساعدة في سياسة تطوير التعاونيات، والتشريعات التعاونية وخدمات دعم التعاونيات، وبذا يلي البرنامج الحاجة إلى هيئة بيئية قانونية ومؤسسية وإدارية مؤاتية لتطوير تعاونيات حقه قابلة للبقاء. ومنذ عام ١٩٩٣، أصدر ١٦ بلدا قوانين عن التعاونيات تمت صياغتها بمساعدة مقدمة من البرنامج. وعلاوة على ذلك، أقرت ٩ بلدان رسميا سياسات حديثة لتطوير التعاونيات تم وضعها بمساعدة مقدمة من البرنامج المذكور. ولدى الفرع التعاوني أيضا مشروعان جاريان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بوروندي وغينيا يتعلقان بقانون وسياسة التعاونيات.

٢٦ - وشرع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، كجزء من أنشطة متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، في تعاون وثيق مع التحالف التعاوني الدولي لتعزيز مساهمة التعاونيات في توفير المأوى في شرق وجنوب أفريقيا. ووقعت مذكرة تفاهم بين الموئل والتحالف في عام ١٩٩٨. ومن المقرر أن تنشر نتائج مشروع الأبحاث المشترك باعتبارها منشورا مشتركا بين الموئل والتحالف، عنوانه "تعاونيات المأوى في شرق وجنوب أفريقيا: مساهمات القطاع التعاوني في تطوير المأوى". وعقد التحالف اجتماعا تشاوريا حول نفس الموضوع في شباط/فبراير ٢٠٠١ أثناء الدورة الموضوعية الثانية للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). وناقش الاجتماع

العامة/الخاصة التي تجمع بين الأطراف المؤثرة في الاقتصاد المحلي، من مثل أجهزة الحكم المحلي ورابطات العمال وأصحاب المشاريع، والتعاونيات، ومؤسسات الدعم الاقتصادي، والمنظمات غير الحكومية، مركز الصدارة من هذا النهج. وتشمل برامج الفرع التعاوني الأقليمية الأخرى، التي لها أثر مباشر على الفقراء والفئات المحرومة، البرنامج الأقليمي للإصلاح الهيكلي من خلال تحسين سياسات وتشريعات تطوير التعاونيات، والشبكة التعاونية "COOPENT". ويرمي البرنامج الأقليمي المذكور إلى تقديم المساعدة إلى مقرري السياسات في هيئة بيئية مؤاتية لتطوير التعاونيات وفي تعزيز قدرة المنظمات التعاونية الوطنية على توفير خدمات الدعم التقني إلى أعضائها. ويستجيب برنامج الشبكة التعاونية للتغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتعاونيات، وذلك بالتركيز على تنمية الموارد البشرية. وتتركز أنشطته الرئيسية على تطوير المنهج، وأساليب ووسائل التدريب، والمشورة الإدارية، والمراجعة والسياسات الحديثة لشؤون الموظفين، وتعزيز القدرات على تحسين ريادة المشاريع التعاونية. والمستفيدون المباشرون من الشبكة التعاونية هم مدربو ومديرو مؤسسات وبرامج تنمية الموارد البشرية للتعاونيات. ويقدم الفرع التعاوني أيضا الدعم التقني للمشاريع القطرية في بوروندي وتشاد وتوغو وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا والكاميرون، ولا سيما من أجل القضاء على الفقر وخلق فرص العمل من خلال التعاونيات وغيرها من منظمات العون الذاتي.

٢٥ - وفي عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، سوف يناقش مؤتمر العمل الدولي مسألة إقرار وثيقة دولية جديدة بدلا من توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٧، ألا وهي "دور التعاونيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية"، التي أقرت في عام ١٩٦٦. ويتمثل الغرض من هذا

واضح بين أهداف وأنشطة المنظمين. وقد وُقِع اتفاق جديد لمدة أربعة أعوام مع الجمعية النرويجية الملكية للتنمية.

٢٨ - وتمثل مبادرة جديدة رئيسية، اضطلع بها التحالف التعاوني الدولي، في العمل على استحداث اسم نطاق حاسوبي عام هو "coop". ومن المحتمل أن يصبح اسم النطاق الحاسوبي العام، الذي أُقرَّ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ متاحاً للتعاونيات في شتى أرجاء العالم في أواسط حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويعمل التحالف مع عضوله في الولايات المتحدة، وهو الرابطة التجارية التعاونية الوطنية، راعية التطبيق الحاسوبي "coop"، على إقامة كيان لإدارة عمليات الـ "coop". وسيتم إنشاء صندوق للتقسيم الرقمي بالإيرادات المتأتية من عمليات تسجيل فيما يتعلق بالـ "coop".

٢٩ - ويقوم التحالف التعاوني الدولي عادة بتنظيم مؤتمرات وزارية في آسيا وأفريقيا يجتمع ممثلو الوزارات الحكومية المسؤولون عن التعاونيات لمناقشة مسائل السياسات المتعلقة بالتعاونيات. وقد عقد آخر مؤتمرات في الصين وسوازيلند. ويدعى المسؤولون الحكوميون عادة إلى المناسبات، التي ينظمها التحالف لتعزيز عمليات التبادل في مجال المعلومات والشراكات. وسيترامن عقد مؤتمر الأبحاث الأوروبي، الذي يرعاه التحالف مع عقد المؤتمر الأوروبي السابع للاقتصاد الاجتماعي (السويد، ٧-٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١). وسيكون موضوع كلا المؤتمرين هو "رأس المال الاجتماعي في المستقبل" وسيتيح الموضوع الفرصة للمشاركين كيما يستكشفوا، في الإطار الأوسع للمسائل التي تواجه الاقتصاد الاجتماعي في أوروبا، الدور الخاص للتعاونيات والمشاريع الاجتماعية في المجتمع؛ والاقتصاد الاجتماعي والمرأة؛ وزيادة المشاريع الاجتماعية؛ وتحول التعاونيات في شرق أوروبا؛ والتشريعات.

إجراءات المتابعة لوضع إطار برنامج إقليمي لتحسين إسهامات التعاونيات في توفير المأوى والحد من الفقر. وفي الاجتماع، وقّع رئيسا المؤئل والتحالف وثيقة تمديد مذكرة التفاهم بين الوكالتين لمدة سنتين آخرين، تركّز على توسيع نطاق التعاون الناجح في شرق وجنوب أفريقيا كيما يشمل مناطق أخرى. ومن المخطط أن تعقد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا والسلطات المضيفة في تركيا، ندوة عن إسهامات النهج التعاوني في بناء المساكن في وسط وشرق أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة، ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع في استنبول في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٢٧ - وللتحالف التعاوني الدولي برنامج إنمائي لمساعدة التعاونيات في كل أرجاء العالم. وتقوم أنشطة البرنامج على أساس عملية تشاركية تُدرج بموجبها احتياجات الأعضاء، التي يحددها الأعضاء، في البرامج الإنمائية. ثم يبحث التحالف عن شركاء لتنفيذ البرامج. ويقوم التحالف في الوقت الراهن بتنفيذ البرامج والمشاريع المذكورة أدناه. وقد مولت وزارة الخارجية الفنلندية، منذ عام ١٩٩٤، المشروع ICA/FOPROPE المسمى "تعزيز الخدمات المالية الريفية" في بوليفيا. وتمول الوزارة أيضا مشروعاً جديداً في الأرجنتين، بالتعاون مع معهد الدراسات التعاونية في جامعة هلسنكي. وفي عام ٢٠٠٠، وافقت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة على تمويل المشروع المسمى "إدارة التغيير: دعم التعاونيات التي تمر بمرحلة انتقالية في آسيا الوسطى، في قيرغيزستان". على أن تغيرات جذرية طرأت على وضع الحركة التعاونية في قيرغيزستان تطلبت إلغاء المشروع. وفي الوقت نفسه، يستمر التعاون في أفريقيا مع وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. وهناك تعاون وثيق أيضا بين التحالف التعاوني الدولي والمركز التعاوني السويدي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وذلك في المجالات التي يوجد فيها تدأوب

الدولي“، ونظمت اللجنة النسائية العالمية التابعة للتحالف سلسلة من الحلقات الدراسية والاجتماعات التي تناولت المرأة والتعاونيات. وعلى الصعيد الإقليمي، نشط التحالف في العمل على التوعية بالجنسانية وبالمساواة والإنصاف بين المرأة والرجل؛ ذلك أن البرامج الشاملة للجنسانية وخطط العمل، والخطط والبرامج المتعلقة بالجنسانية، قد جرى إعدادها وإقرارها في كل المناطق تقريبا. وزادت منذئذ مشاركة المرأة في التعاونيات، زيادة كبيرة. وعلى الصعيد العالمي، يجري إحراز تقدم، وتضاعفت مشاركة النساء المصوتات من أعضاء الوفود، على الرغم من أن النسبة المئوية لنصبيهن ما زالت صغيرة.

٣٢ - وللاحتفال باليوم الدولي للتعاونيات، يقوم التحالف التعاوني الدولي بإعداد مجموعة صحفية تشمل رسائل من الأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والتحالف، ومعلومات من المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات التعاونية على حد سواء. وتنتشر هذه المواد ورقيا، وإلكترونيا على مواقع التحالف ولجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها على شبكة الويب. وتوزع المجموعة الصحفية على ما يربو على ٢٠٠٠ منظمة وفرد، وعلى مراكز الأمم المتحدة للإعلام في شتى أرجاء العالم. وفي عام ١٩٩٩، ضمت المجموعة الصحفية تقرير الأمين العام عن التعاونيات. وفي عام ١٩٩٨، ركز اليوم الدولي على التعاونيات وعولمة الاقتصاد؛ وفي عام ١٩٩٩، ركز على السياسات العامة والتشريعات التعاونية. وفي عام ٢٠٠٠، ركز على التعاونيات وتوفير فرص العمل. وتقوم المنظمات الأعضاء في التحالف بتنظيم مناسبات على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي لإذكاء الوعي بالتعاونيات وفهمها. وتنبوأ رسائل الأمين العام مكانة بارزة في الكثير من هذه الاحتفالات. وفي عام ١٩٩٨، أنتج التحالف سلسلة بيانات إخبارية مسجلة

٣٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أقر مجلس التحالف التعاوني الدولي تشكيل شبكة التحالف للشباب التي ترمي إلى تشجيع اشتراك الشباب في شتى مستويات المنظمات التعاونية ونشر الفلسفة التعاونية من خلال شبكة من الشباب. وستقوم الشبكة أيضا بتشجيع تبادل الخبرات بين الشباب وتشجيع تناقل المعلومات بين قدامى أعضاء التعاونيات والمحدثين منهم وزيادة مستوى مشاركة الشباب في أجهزة ومناسبات التحالف. ويعين منسقون للشباب في كل من لجان التحالف الإقليمية لكفالة تقدم إسهام إقليمي وإجراء دراسة استقصائية إقليمية للأنشطة المضطلع بها. وتشمل الأنشطة المخططة الأخرى عقد حلقة دراسية إقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في حزيران/يونيه ٢٠٠١ موضوعها ”القادة من أجل التعاون: قيادة القرن الجديد“، وعقد مناسبة شبابية في أوروبا تتزامن مع المؤتمر الإقليمي في البرتغال في عام ٢٠٠٢، وعقد مؤتمر عالمي في سيئول أثناء انعقاد الجمعية العامة للتحالف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

٣١ - ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر بيجين المعني بالمرأة، مافتتحت الحركة التعاونية تسعى باطراد إلى تحسين وضع المرأة في التعاونيات وفي المجتمع. ففي عام ١٩٩٥، أصدر التحالف التعاوني الدولي قرارا عن المساواة بين الجنسين في التعاونيات، ملاحظا فيه أن المساواة بين الجنسين هي أولوية عالمية للحركة التعاونية. وقام التحالف بسلسلة من البرامج والمشاريع على الصعيدين الدولي والإقليمي لإذكاء الوعي بالمسائل ذات الصلة وجمع البيانات ليتسنى قياس التقدم المحرز. وأفضى التعاون الدولي بين التحالف وفرع منظمة العمل الدولية التعاوني إلى سلسلة من الأنشطة المتعلقة بمسائل الجنسانية والتعاونيات، بما في ذلك إعداد دليل للمدربين عنوانه ”مسائل الجنسانية في التعاونيات: منظور منظمة العمل الدولية/التحالف التعاوني

العمال. ويمثل اتحاد التعاونيات والجمعيات الزراعية في الوقت الراهن أكبر منظمة غير حكومية في الجمهورية التشيكية، وله سجل طيب في إنشاء تعاونيات جديدة. ويقدم الاتحاد خدمات استشارية بشأن الأعمال التجارية والمسائل التشريعية والتجارية والاجتماعية. ويضطلع اتحاد تعاونيات المنتجين بنشاط كبير في توفير المساعدة إلى المعوقين، بمساعدتهم على إنشاء ما يدعى "التعاونيات الاجتماعية": وتقيم التعاونيات التشيكية شراكات فعالة مع الحكومة، ولا سيما من خلال مجلس الاتفاق الاقتصادي والاجتماعي (الذي يضم الحكومة ونقابات العمال وأصحاب الأعمال)، والغرفة الاقتصادية واتحاد التجارة. واتحاد تعاونيات المستهلكين ممثلون في اللجنة التشريعية للحكومة المعنية بالقانون التجاري. وتقوم الرابطة الوطنية للتعاونيات، بالتعاون مع اتحاد تعاونيات الإسكان، بالمشاركة في صياغة قواعد تشريعية لتعاونيات الإسكان، كيما تتسنى للفئات السكانية المحرومة اجتماعيا فرص الحصول على مساكن. وقد توجهت جهود جميع الاتحادات التعاونية في الوقت الراهن صوب سن قانون تعاوني مستقل. وتقوم رابطة التعاونيات في كل عام بنشر وتوزيع ترجمة رسالة التحالف التعاوني الدولي بمناسبة اليوم الدولي للتعاونيات. وغالبا ما يتم الاحتفال بهذا اليوم على مستوى فرادى تعاونيات المستهلكين، من خلال أنشطة ثقافية واجتماعية.

٣٦ - وفي اليونان، شرع معهد التعاون، بمساعدة من السفارة الهولندية وبدعم مالي موجه من خلال اتحاد التعاونيات الزراعية، في مشروع أبحاث يرمي إلى تحديد إمكانات التعاون المشترك بين التعاونيات الهولندية واليونانية وإلى الجمع بين الأطراف المهتمة. وأعدت لجنة ثلاثية، مؤلفة من ممثلين عن وزارة الزراعة واتحاد التعاونيات الزراعية ومعهد التعاون، قانونا جديدا عن التعاونيات الزراعية لعام ٢٠٠٠. وترجم المعهد إلى اليونانية تقرير الأمين العام عن

على أشربة فيديو بثتها محطات التلفزيون في شتى أرجاء العالم.

٣٣ - وأفاد الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة عن تعاونه الوثيق مع التحالف التعاوني الدولي، ولا سيما بهدف تحقيق النجاح في تنقيح توصية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتعاونيات ودعمها لليوم الدولي للتعاونيات.

٣٤ - وتقوم منظمة التعاونيات البرازيلية، الممثل الرئيسي للنظام التعاوني البرازيلي، بتوفير الحوافز والدعم لتعاونيات العمل، التي يكوها العاطلون عن العمل أو الأشخاص ذوو الأجر المنخفضة. ومع تزايد العولة، ازدهر العديد من أنواع التعاونيات في مجالات تنظيف المناطق الحضرية وإعادة التدوير، والإنشاء؛ ذلك أن هذه التعاونيات تقدم عمالة دائمة ومنتجة، وتزيد الاندماج الاجتماعي. وتشجع منظمة التعاونيات البرازيلية إقامة وتطوير التعاونيات، وتقدم التوجيه لمن يريدون إقامة تعاونيات جديدة وتقدم المنظمة كذلك المساعدة التقنية والفنية من خلال دائرة وطنية للتوعية بالتعاونيات تدعى "Sescoop"، كانت قد أنشئت في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وهي تلمس حاليا الدعم من الحكومة والقطاع الخاص للمساعدة في تطوير النظام التعاوني، ولا سيما لإنشاء برنامج يقدم للناشئة في المدارس معلومات عن فوائد النظام التعاوني ويعينهما على تنمية مهاراتها القيادية. وفي اليوم الدولي للتعاونيات، تبعث المنظمة برسائل إلى النظام التعاوني البرازيلي بأسره وتطلب أن تحتفل جميع المنظمات بهذا اليوم.

٣٥ - وتهدف الجمعية التعاونية في الجمهورية التشيكية إلى دعم تطوير إمكانات التعاونيات لبلوغ غايات التنمية الاجتماعية. وتتيح الاتحادات التعاونية في البلد فرص العمل لألوف عديدة من الناس. وتقوم إدارة التعاونيات بتنسيق وتنفيذ برامجها الاجتماعية بتعاون وثيق مع منظمات نقابات

وإيصال مواد الوقود والبناء إليهم وبيع السلع لهم بأسعار منخفضة. وتوفر بعض الأشغال المنزلية للأشخاص الذين هم دون خط الفقر أو الذين لا يقومون على العمل في المؤسسات. وقد حدد قانون تعاونيات المستهلكين، الذي سن مؤخرا، العلاقة بين الحكومة والحركة التعاونية. وتبرم كل عام اتفاقات أخرى بين التعاونيات والحكومة تتناول مسائل هامة من مثل الالتزامات المتبادلة، وسبل تحسين الخدمات، ومزايا التعاونيات في الضرائب وموارد الطاقة وما إلى ذلك. وقد اتخذ حوالي ٣٠ قرارا حكوميا بشأن تطوير التعاونيات في عام ٢٠٠٠. ويحتفل باليوم الدولي للتعاونيات في الاتحاد الروسي منذ أمد بعيد، بإجراء عروض عامة واحتفالات فنية يقدمها الهواة. وأصبح هذا اليوم مناسبة شعبية كبيرة تغطيها وسائل الإعلام. وتقدم فيه مكافأة لأحسن المنظمات التعاونية.

٣٩ - ويتألف أعضاء ومالكو معهد البحث والتطوير التعاوني السويدي من تعاونيات المستهلكين. ويفيد المعهد أن هناك نظاما لوكالات تعاونية محلية (واحدة في كل منطقة) تقدم بالبحان المشورة إلى مجموعات الأشخاص الذين يرغبون في بدء تكوين تعاونيات. وتقدم الحكومة دعما اقتصاديا لهذه الوكالات. وتقوم التعاونيات في القطاعات الجديدة بتوفير فرص العمل للعديد من العاطلين عن العمل. فقد أنشئت تعاونيات جديدة في قطاع الخدمات للمتخلفين عقليا، على سبيل المثال، كيما يستطيعوا الحصول على فرص عمل. وغالبا ما تحصل هذه التعاونيات على دعم من السلطات المحلية. وفي العام الماضي، شكلت هذه التعاونيات رابطة وطنية لتتولى النظر في المهام المشتركة. ويعد المعهد أدلة عن أساليب إنشاء التعاونيات كما أنه يتعاون مع الوكالات المحلية. ومنذ عامين، أنتج المعهد خمسة برامج تلفزيونية، موجهة للناشئة وتتناول موضوع "لنبدأ شركة معا"، وبعث بها إلى محطة التلفزيون الحكومية. ويجتمع المعهد التعاوني عادة

حالة دور التعاونيات في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ومشروع المبادئ التوجيهية ونص القرار (١٢٣/٥٤). ونشرت هذه في المجلة الفصلية الوطنية، استعراض التعاونيات "Cooperative Review". وبمناسبة اليوم الدولي للتعاونيات، يترجم المعهد وينشر الرسائل الصادرة في هذه المناسبة عن الأمم المتحدة والتحالف التعاوني الدولي.

٣٧ - وفي اليابان، يقوم العديد من التعاونيات بتشجيع المبادرات الرامية إلى مساعدة الأمهات الشابات اللائي يحتلن أن يكن معزولات في الأسر النواة، وذلك بتنظيم دورات وحلقات خاصة لهن. فقد نظمت أكثر من ٥٠ تعاونية "مجموعات للعون الذاتي" من أجل تقديم الدعم للمسنات والمعوقات في تدبير شؤون المنزل بما في ذلك الطهو والتنظيف والتسوق. ويقدم بعض التعاونيات خدمات رعاية أكثر تخصصا بموجب قانون الرعاية الطويلة الأجل، الذي أصبح ساري المفعول في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وكل عام، تقوم اللجنة المشتركة اليابانية للتعاونيات بنشر ملصقات وتنظيم مناسبات للاحتفال باليوم الدولي للتعاونيات على المستويين الوطني والإقليمي.

٣٨ - وفي عام ٢٠٠٠، نظم الاتحاد المركزي لتعاونيات المستهلكين مؤتمرات في كل أرجاء الاتحاد الروسي لتحديد التوجهات والوسائل الرئيسية للنشاط الاجتماعي، بما في ذلك العمل للقضاء على الفقر وتقديم المعونة المالية للمعوقين والمتقاعدين. وفي العام الماضي، كفلت تعاونيات المستهلكين تشغيل ١٢٠ ٠٠٠ شخص ووفرت ١٥ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة. ويجري من جديد إحياء شبكة الخدمات والأعمال المنزلية في الريف، كيما توفر مزيدا من فرص العمل للعاطلين عن العمل وللشباب. وتقوم تعاونيات المستهلكين في الاتحاد الروسي برعاية الأسر الكبيرة والمتقاعدين والمعوقين وغيرهم من أعضاء التعاونيات المعوزين: إذ تجري فلاحه أراضيهم،

لا ينبغي أن تكون ثمة إشارات إلى "الشراكات" في المبادئ التوجيهية؛

(د) ينبغي إقرار الرأي القائل بأن أفضل نهج على صعيد السياسات العامة هو النهج الذي تتلقى فيه التعاونيات نفس المعاملة التي يتلقاها أي شكل من أشكال المؤسسات، وينبغي بذل كل جهد لكفالة أن تحترم المبادئ التوجيهية هذا المعيار؛

(هـ) يتسم الفرع المتعلق بالقانون العام للتعاونيات بأنه أكثر طولا واستفاضة مما هو مستصوب. ذلك أنه ينبغي تحديد المبادئ العامة التي ينبغي إثباتها في قانون التعاونيات، وينبغي أيضا احتساب الوصف التفصيلي، وفيما يمكن وينبغي أن يضم القانون المذكور السياسة العامة الوطنية، فإنه لا ينبغي أن تورد، كجزء من المبادئ التوجيهية، إشارات محددة وإيجابية إلى التعاونيات والحركة التعاونية الدولية والإسهامات الفريدة في الحياة القديمة، وما يماثل ذلك من إشارات؛

(و) ينبغي للقانون أن يمكن من تكوين وتشغيل التعاونيات وأن يتيح لها العمل بمساواة نسبية مع الأشكال الأخرى للمؤسسات، وأن يتيح لها في الوقت نفسه تمتعها بما تنفرد به من ملكية، وإدارة، ومصدر وتوزيع رأسمالها وفوائدها؛

(ز) ينبغي أن تعامل بصورة فردية وألا تدرج في المبادئ التوجيهية العامة مسألة ما إذا كان ينبغي أن تسن الحكومات أحكام تعفي التعاونيات من قوانين الاحتكار أو الممارسات التقييدية، أو أن تمنح الحكومات التعاونيات معاملة ضريبية خاصة استنادا إلى طبيعة ملكيتها؛

(ح) يعتمد نجاح التعاونيات، شأنها في ذلك شأن المؤسسات الأخرى، على الانضباط والحكمة في إدارة شؤونها. ومتطلبات التنظيم والفحص والامتثال هي من

مع أعضاء البرلمان من شتى الأحزاب لمناقشة مسائل ذات أهمية للحركة التعاونية. وهناك أيضا اجتماعات تعقد مرتين في العام بين المنظمات التعاونية والحكومة.

ثالثا - آراء الحكومات في مشروع المبادئ التوجيهية وسبل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء

٤٠ - أعربت جميع الحكومات، التي ردت على الاستبيان، عن رأي إيجابي عموما بشأن مشروع المبادئ التوجيهية المرفق بالتقرير السابق للأمين العام (A/54/57) عن التعاونيات. ودعمت أغلبية الحكومات، التي قدمت تقارير، نص المشروع. وأبدى بعضها تعليقات محددة واقترح تنقيحات. وبناء على تلك الاقتراحات والتعليقات، أُعد مشروع المبادئ التوجيهية المنقح (انظر المرفق).

٤١ - ووردت التعليقات والمقترحات التالية:

(أ) ينبغي أن يتضمن مشروع المبادئ التوجيهية مقترحات بإشراك الأشخاص من الجماعات الضعيفة في نظام التعاونيات؛

(ب) يمكن أن يكون هناك تأكيد أكبر على التعاون الدولي، ولا سيما التعاون بين تعاونيات الشمال والجنوب؛

(ج) يذكر مشروع المبادئ التوجيهية شراكة الحكومة مع التعاونيات في مواضع شتى، لكن هذه الشراكات هي، تاريخيا شراكات غير متكافئة، إذ أن الحكومة تضطلع بدور الشريك الرئيسي، وغالبا ما يكون ذلك على حساب الاستقلال الذاتي للتعاونيات، ورئي أن الأهداف العامة يمكن بلوغها على أحسن وجه إما من خلال الوكالات العامة وإما من خلال الحوافز و/أو العقوبات وأنه

المساواة مع المؤسسات الأخرى، وأن تكفل توافر القانون المتعلق بالتعاونيات مع القوانين العامة النافذة؛

(ج) تقوم الحاجة إلى التعاون الدولي في تقديم المساعدة التقنية في مجالات الخدمات العامة والادخار والائتمان والزراعة والتعدين والاستهلاك والخدمات. وفي إمكان هذا التعاون أن يزيد كفاءة التعاونيات وأن يحسن الإدارة والفعالية والإنتاجية، وأن يجدد من الفساد. وفي وسع الدول الأعضاء أن تنشئ وكالات تعاونية محلية أو إقليمية لتقدم بالمجان المشورة إلى الجماعات المهتمة ببدء تكوين تعاونية ما؛

(د) يرتبط نجاح التعاونيات ارتباطا وثيقا بالقيم التعاونية المتمثلة في التبادلية والعون الذاتي، وبالمبادئ الأساسية للتعاونيات والتي تقصر العضوية على المستعملين الحقيقيين؛ والتي تحكم من خلال الإدارة الديمقراطية؛ وتجمع رأس المال وتوزعه على أساس التعامل؛ وتوعي الأعضاء وتدرهم؛ وتشجع التعاون مع التعاونيات الأخرى، سواء الاقتصادية منها أو الرامية إلى بلوغ الأهداف المشتركة. وتمثل التعاونيات الناجحة مؤسسات تجارية ناجحة تعود بالفائدة على مالكيها. وتكون هذه الفائدة في شكل مال وفي شكل سلع وخدمات متاحة على حد سواء. والقانون، الذي يحترم القيم والمبادئ التعاونية، والذي يُقر بأن التعاونيات مشاريع تجارية، لا أدوات للسياسات الاجتماعية للحكومة، سيهيئ بيئة تستطيع فيها التعاونيات أن تحقق النجاح. على أنه لا بد من إدراك أن التعاونية، شأنها في ذلك شأن أي شك آخر من أشكال المشاريع التجارية؛ يمكن أن تُمنى بالفشل. وفي وسع الحكومات أن تختار، بل أنها تختار حقا توفير حوافز ومزايا منتقاة للمؤسسات التعاونية وعلى العموم، فإن السياسة العامة المثلى هي كفالة ألا يكون للتعاونيات غنم أو غرم كبير؛

مسؤولية الحكومة وتستحق إدراجها في نص المبادئ التوجيهية. وعدم الالتفات لهذه الأمور يعرض للخطر نجاح التعاونيات والعمل التعاوني؛

(ط) يمكن أن يضم مشروع المبادئ التوجيهية بعض العناصر المتعلقة بالكيفية التي تستطيع الحكومة بها أن تشرف على عمل التعاونيات، ولا سيما تعاونيات الائتمان، أو أن ترصد عمل التعاونيات، بما يجمي أعضائها.

٤٢ - وحول سبل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها لتهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات، وردت الآراء التالية:

(أ) تحتاج الحكومات في الغالب إلى مساعدة تقنية لتحسين قوانينها وأنظمتها القضائية والإدارية. وينبغي أن تسعى الإصلاحات الدستورية إلى أن تتضمن سلامة التعاونيات، وإلى أن تحدد أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وأن تحترم وتحمي حقوق الإنسان لأعضائها ذكورا وإناثا. وينبغي أن تغطي القوانين المختصة أيضا التعاونيات التي ينظمها أشخاص من الفئات الضعيفة والنساء والمسنين والشباب. وينبغي أن توجه حكومات البلدان النامية الحركة التعاونية صوب الاستقلال الذاتي بتهيئة هياكل إدارية مناسبة وداعمة؛

(ب) ينبغي أن يسمح القانون الخاص، الذي ينفذه القطاع التعاوني، للربطات التعاونية بتعزيز تطويرها تطورا كاملا، لكن مع إيلاء اهتمام خاص للمسائل الاقتصادية والقانونية والإدارية والاجتماعية والثقافية. وينبغي لهذا القانون، الذي يقوم على أساس المبادئ والقيم التعاونية، أن يحدد إطارا مؤسسيا يوفر نوعا ما من السجل الوطني للتعاونيات، الذي يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى آلية واضحة لتوفير أمن قانوني لأعضائها. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لمراقبة التعاونيات على قدم

حقيقية لتهيئة سوق لمثل هؤلاء المديرين في القطاع التعاوني؛ ورغبة في إمداد هذه السوق بأشخاص من الجيل الجديد من الشباب والشابات الذين يعنون بإثراء الخدمات أكثر من اهتمامهم بإثرائهم الشخصي. ومن دون أن تكون هناك إدارة مقتدرة مهنيا تقوم على أساس القيم، لن يكون أمام التعاونيات أمل يذكر في تحقيق بلوغ إمكاناتها؛

(ح) رحبت الدول الأعضاء بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة لتهيئة و/أو إدامة بيئة داعمة وتمكينية لتطوير التعاونيات.

رابعاً - توصيات

٤٣ - تقدم التوصيات التالية إلى الجمعية العامة للنظر فيها:

(أ) تحث الحكومات على: أن تقر مشروع المبادئ التوجيهية المنقحة الرامية إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات وأن تبقى قيد الاستعراض الأحكام القانونية والقضائية والإدارية التي تحكم أنشطة التعاونيات، لكفالة بيئة داعمة يتسنى فيها للتعاونيات المشاركة على قدم المساواة مع الأشكال الأخرى للمؤسسات، وحماية وتعزيز إمكانات التعاونيات من أجل مساعدة الأعضاء في تحقيق أهدافهم الفردية وفي الإسهام في بلوغ الطموحات الأوسع للجمعية؛

(ب) تدعو الحكومات إلى أن تعمد، بالتعاون مع الحركة التعاونية، إلى وضع البرامج الرامية إلى تعزيز الإدارة المقتدرة مهنيا القائمة على أساس القيم التعاونية والى إقامة أو تحسين قواعد البيانات الإحصائية عن تطوير التعاونيات عن إسهام المؤسسات التعاونية في الاقتصادات الوطنية؛

(ج) تدعو الوكالات المتخصصة والمنظمات التعاونية الوطنية والدولية ذات الصلة إلى أن تعمد، بالتعاون مع الحكومات، حسب الاقتضاء، إلى تقديم المساعدة التقنية وتشجيع تبادل الخبرات، من خلال تنظيم المؤتمرات وحلقات

(هـ) ينبغي إطلاع الجمهور عموماً على السياسات والقوانين الجديدة المتعلقة بالتعاونيات، من خلال حملات التوعية الشعبية؛

(و) تحتاج التعاونيات إلى قواعد بيانات/نظم معلومات مستكملة. وتحتاج كذلك إلى أن تتشاطر وتبادل الأفكار والخبرات والدروس المستفادة. وسيكون تيسير إتاحة الفرص لهذا التبادل عاملاً هاماً في تحسين إسهامات القطاع التعاوني. وفي هذا الصدد، يمكن تنظيم المؤتمرات لتشاطر وتبادل الأفكار والخبرات بين البلدان بشأن تعزيز الحركة التعاونية. ويمكن تشاطر أفضل الممارسات بشأن المصارف التعاونية وتعاونيات الائتمان والتسويق، وتعاونيات العمال النظاميين وغير النظاميين، والتعاونيات المتعددة الأغراض. ويمكن تعزيز دور الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات؛

(ز) ومع تزايد رفع الضوابط التنظيمية وعولمة الأسواق، تزايدت الحاجة الاجتماعية والاقتصادية إلى أن توفر التعاونيات الفعالية والوصول إلى الأسواق، فضلاً عن التضامن والقيادة في المجتمعات. على أن ثمة حاجة ماسة إلى إنشاء تجمع لمديري التعاونيات على درجة عالية من التخصص والأداء المهني، ويتولى خدمة الأعضاء وتوفير التوجيه والقيادة الفنيين. وهذا أمر بالغ الأهمية لمستقبل التعاونيات. ويمكن إرجاع مسائل سوء المشاركة وضعف الإدارة إلى التعاونيات التي تهيمن عليها مجالس إدارة من المتطوعين غير المتخصصين التي يفتقر أعضاؤها إلى الاقتدار المهني اللازم لاتخاذ قرارات موضوعية. إنها ليست مسألة تقويض للديمقراطية، ولكنها تسهيل لها وكفالة أن يكون في مجالس إدارة التعاونيات مديرون مقتدرون مهنيا يقودونها ويتشاطرون المساءلة مع المديرين غير المتخصصين. وتيسير هذا التطور يتطلب استثماراً كبيراً في تطوير مواد تنمية الإدارة القائمة على أساس القيم التعاونية، وبذل جهود

العمل والحلقات الدراسية على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛

(د) تدعو وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها إلى زيادة دعمها للجنة بغية توسيع نطاق أنشطتها، وإلى تشجيع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على الانضمام إلى لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها لزيادة تعزيز قدرتها على معالجة مسائل التعاونيات.

الحواشي

(١) وردت ردود من الدول الأعضاء التالية: إسرائيل، والبرتغال، وبنما، وبوروندي، وبوليفيا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، والسلفادور، وسلوفاكيا، والفلبين، وفلندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) ووردت ردود من المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة التالية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومكتب العمل الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتحالف التعاوني الدولي. ووردت ردود أيضا من منظمات ومؤسسات تعاونية من البلدان التالية: الاتحاد الروسي، والبرازيل، والجمهورية التشيكية، والسويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان، واليونان.

المرفق

مشروع المبادئ التوجيهية الرامية إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات

الأهداف

يختلف اختلافا كبيرا عن طابع الرابطات والمؤسسات التي لا تنظم وفقا للقيم والمبادئ التعاونية.

٥ - والهدف من هذه المبادئ التوجيهية هو إسداء المشورة إلى الحكومات وبيان المبادئ العامة، التي قد تقوم على أساسها السياسة التعاونية الوطنية، مع التسليم بأن السياسات الوطنية الأكثر تحديدا وتفصيلا تندرج ضمن نطاق مسؤولية كل حكومة من الحكومات. وبالنظر إلى ما تعلقه الحكومات من آمال على الحركة التعاونية وإلى سرعة التغير في الأوضاع العالمية وإلى التغيرات التي تعترى الحركة التعاونية ذاتها، فإنه قد يستفيد العديد من السياسات في معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من الاستعراض، وفي بعض الحالات من التنقيح الواسع النطاق.

السياسة العامة فيما يتعلق بالتعاونيات والحركة التعاونية

٦ - يتمثل هدف السياسة العامة في أن تمكن من الاعتراف بأن التعاونيات كيانات قانونية، وفي أن تكفل للتعاونيات وجميع المنظمات والمؤسسات، التي تقيمها الحركة التعاونية، المساواة الحقة بينها وبين الرابطات والمؤسسات الأخرى. ومن أجل كفالة هذه المساواة، لا بد أن تلقى القيم والمبادئ الخاصة للتعاونيات اعترافا كاملا بأنها مرغوبة ونافعة للمجتمع، وأن تتخذ التدابير المناسبة لكفالة ألا تكون سمات التعاونيات وممارستها مدعاة التمييز أو غرم من أي نوع.

٧ - ولتحقيق هذا الهدف، تعنى الحكومات بتهيئة بيئة تمكينية لتطوير التعاونيات والحفاظ على هذه البيئة مع

١ - اعترفت الحكومات، في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخيرة، بأهمية التعاونيات بوصفها رابطات ومؤسسات، يستطيع المواطنون من خلالها تحسين حياتهم فعلا، فيما يساهمون في النهوض بمجتمعهم وأمتهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا. وسلمت الحكومات بأن الحركة التعاونية هي واحدة من الأطراف المؤثرة المتميزة والرئيسية في الشؤون الوطنية والدولية.

٢ - وتسلم الحكومات بأن الحركة التعاونية تتسم بقدر كبير من الديمقراطية، وبأنها مستقلة محليا ولكنها متكاملة دوليا، وبأنها شكل من أشكال تنظيم الرابطات والمؤسسات يعتمد المواطنون أنفسهم، من خلاله، على العون الذاتي وعلى مسؤوليتهم الذاتية في تحقيق غايات لا تشمل أهدافا اقتصادية فحسب ولكنها تشمل أيضا أهدافا اجتماعية وبيئية، من قبيل القضاء على الفقر، وكفالة العمالة المنتجة وتشجيع الاندماج الاجتماعي.

٣ - وعليه، تسعى الحكومات إلى تهيئة بيئة يتسنى فيها للتعاونيات أن تُشارك على قدم المساواة مع الأشكال الأخرى من المؤسسات، وأن تقيم شراكة فعالة لتحقيق الغايات الخاصة بها. وينبغي للسياسات أن تحمي وتعزز إمكانات التعاونيات لمساعدة أعضائها على بلوغ أهدافهم، والإسهام، من خلال ذلك، في بلوغ الطموحات الأوسع للمجتمع.

٤ - بيد أن هذه السياسات لا تكون فعالة إلا إذا أخذت في الاعتبار ما للتعاونيات والحركة التعاونية من طابع خاص،

الأساسية التالية من الاعترافات والتعاريف والأحكام: اعتراف بمشروعية تنظيم الرابطات والمؤسسات على أساس القيم والمبادئ التعاونية؛ واعتراف بفائدة النهج التعاوني للرابطات والمؤسسات، وبإسهامه في الحياة القومية، وبمركز الحركة التعاونية بوصفها أحد الأطراف المؤثرة الهامة في المجتمع؛ وتعريف للتعاونيات، باستخدام الـ "بيان بشأن هوية التعاونيات"، الذي اعتمده التحالف التعاوني الدولي في عام ١٩٩٥؛ وتسليم بالطابع الفريد لقيم ومبادئ التعاون، ومن ثم بضرورة أن تكون لها معاملة منفصلة وخاصة في القانون والممارسة؛ والتزام ألا يكون يكون تابعها الفريد أو معاملتها المنفصلة والخاصة في القانون والممارسة سببا في التمييز ضدها عن قصد أو عن غير قصد؛ وتعهد ألا يقيد أي قانون أو أي ممارسة حقوق المواطنين في المشاركة الكاملة في الحركة التعاونية بأي صفة تنسجم مع قيمها ومبادئها وبألا يقيد عمل تلك الحركة؛ وحكم ينص على أن يسري القانون العام على جميع فئات التعاونيات، وعلى أن الاستجابة لحالة فئات معينة من التعاونيات قد تدعو إلى سن قوانين خاصة بما ينسجم مع القانون العام؛ وحكم ينص على وجوب أن تستند جميع الأنظمة والممارسات القضائية والإدارية إلى القانون العام أو القوانين الخاصة للتعاونيات فحسب، وعلى وجوب أن تحدد جميع الأنظمة بوضوح الحكم القانوني الذي تستند إليه والغرض الذي تنشأ من أجله؛ واعتراف بالاستقلال التام للحركة التعاونية وبقدرتها على التنظيم الذاتي؛ وتسليم بأن تدخل الحكومات في الشؤون الداخلية للحركة ينبغي أن يقتصر حصرا على التدابير المطبقة عموما بالتساوي على جميع الرابطات والمؤسسات من أجل كفالة امتثالها للقانون: ولا يجوز إجراء تعديلات إلا لكفالة: المساواة الحقة في المعاملة؛ وتحديد مسؤوليات الحركة التعاونية عن التنظيم الذاتي لجميع الأمور الخاصة بها؛ وحكم ينص على وجوب إتاحة نصوص

تغير الأوضاع. وكجزء من هذه البيئة، يمكن السعي إلى إقامة شراكة فعالة بين الحكومات والحركة التعاونية.

الاعتراف العلني

٨ - من الملائم والمفيد أن تعترف الحكومات علنا بالإسهام الخاص الذي تقدمه الحركة التعاونية، كمّا ونوعا، للاقتصاد الوطني وللمجتمع. وقد يُتيح الاحتفال المشترك باليوم الدولي للتعاونيات واليوم التعاوني الدولي، الذي ينظمه التحالف التعاوني الدولي، عملا بقرارات الجمعية العامة ٩٠/٤٧ و ١٥٥/٤٩ و ٥٨/٥١، مناسبة تنشر فيها علنا المعلومات عن التعاونيات.

الأحكام القانونية والقضائية الإدارية

٩ - يلزم وضع أحكام مناسبة في إطار الممارسة القانونية والقضائية والإدارية إذا أُريد للتعاونيات أن تسهم إيجابيا في تحسين حياة أعضائها والمجتمعات التي تعمل فيها. وقد تتخذ الأحكام القانونية أشكالاً عدة تتلاءم مع فرادى الأنظمة القانونية الوطنية. وينبغي أن تتناول هذه الأحكام مركز وحقوق ومسؤوليات التعاونيات، والحركة التعاونية عموما، وإذا اقتضى الأمر، الفئات الخاصة من التعاونيات، أو جوانب بارزة من التعاون.

١٠ - **السداتير الوطنية** - يمكن الاعتراف في هذه الصكوك، إذا اقتضى الأمر، بمشروعية التعاونيات والحركة التعاونية. وينبغي أن تعدل، على النحو الواجب، الأحكام التي تحد من إقامة التعاونيات وعملها.

١١ - **القانون العام للتعاونيات أو البند العام من قانون وحيد للتعاونيات** - ينبغي أن يكفل القانون العام للتعاونيات أو القوانين الخاصة للتعاونيات أو التي تقع في إطارها التعاونيات أن تتمتع التعاونيات بالمساواة الحقة مع أي من أنواع الرابطات والمؤسسات وأن لا تتعرض للتمييز بسبب تابعها الخاص بها. وينبغي أن تتضمن القوانين المجموعة

١٣ - الممارسات القضائية والإدارية المعنية صراحة بالتعاونيات - يجب أن تكون هذه الممارسات منسجمة مع القانون العام للتعاونيات، ومنسجمة، على وجه التحديد، مع أحكامه المتعلقة بتلك الممارسات.

١٤ - القوانين والممارسات الأخرى التي قد يكون لها تأثير على التعاونيات - ينبغي أن تسعى الحكومات إلى استبعاد أو إلغاء ما قد يكون في أي قانون من أحكام تميز ضد التعاونيات أو تضر بها على وجه الخصوص. وينبغي أن تهنيء الحكومات بيئة تمكن التعاونيات من تحديد الحالات التي تحتاج إلى إعادة نظر والإبلاغ عنها.

١٥ - رصد واستعراض وتنقيح القوانين والممارسات القضائية والإدارية - يكون هذا ضروريا لكفالة أن يكون تأثير القوانين والممارسات القضائية والإدارية على الحركة التعاونية إيجابيا تماما. وينبغي وقف تنفيذ الأحكام التمييزية، عند تبينها، بالسرعة الممكنة ريثما يتم سن قوانين منقحة أو ريثما يتم إصدار قواعد تنظيمية ومبادئ توجيهية منقحة تتعلق بالممارسة. وينبغي أن يكون هدف هذه العملية هو توقف الحكومات المبكر والتام عن التدخل في الشؤون الداخلية للتعاونيات والحركة التعاونية في الحالات التي يستمر فيها ذلك التدخل، والتطبيق العملي الكامل للمبادئ القائلة بأن التعاونيات، على اختلافها، تتساوى مع غيرها من المؤسسات التجارية والرابطات المدنية.

١٦ - ولهذه الأغراض، ينبغي وضع إجراءات رسمية، للتشاور والتعاون، وينبغي أن تشمل المشاركة المنتظمة والكاملة من جانب الحركة التعاونية. ويمكن الإفادة أيضا عن البرامج الخاصة والمبادئ التوجيهية التي توفرها المنظمات التعاونية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية المتخصصة.

القوانين والأنظمة لجميع أعضاء التعاونيات وموظفيها؛ وحكم ينص على مشاركة ممثلي الحركة التعاونية مشاركة كاملة في صياغة القوانين الخاصة أو الأنظمة والمبادئ التوجيهية القضائية أو الإدارية المتعلقة بالممارسة؛ وحكم ينص على الاحتفاظ بسجل عام للتعاونيات يكون بمثابة جزء من إجراءات تتخذ لتسجيل جميع الرابطات والمؤسسات؛ وحكم ينص على الإجراءات اللازمة للرصد المستمر للقانون والممارسة والاستعراض المنتظم لهما. بما يشمل المشاركة الكاملة والمتساوية من قبل ممثلين عن الحركة التعاونية، وعلى تشجيع الأبحاث المتعلقة بأثر القانون والممارسة على البيئة اللازمة للتعاونيات؛ وتحديد مسؤولية الحكومات عن وضع وتنفيذ سياسة عامة إزاء التعاونيات، تسعى إلى تهئية بيئة داعمة وتمكينية مع تفادي أي انتهاك، لاستقلال الحركة أو أي انتقاص لقدرتها على التنظيم الذاتي المسؤول، وتسمى أيضا إلى الدخول في شراكة فعالة ومتكافئة مع الحركة في كل المسائل التي تستطيع فيها الإسهام على نحو ملموس في صياغة السياسة العامة وتنفيذها؛ واعترافا أيضا بقيمة الدعم الحكومي للحركة التعاونية الدولية، بما في ذلك الدعم المقدم عن طريق الأنشطة الحكومية الدولية؛ وتحديد لمسؤوليات الحركة التعاونية بوصفها أحد الأطراف المؤثرة في المجتمع، بقدر ما تنسجم هذه المسؤوليات مع الاستقلال الكامل للحركة.

١٢ - القوانين الخاصة لفئات معينة من التعاونيات - انسجاما مع الأحكام الأساسية للقانون العام للتعاونيات، وإدراكا للطابع الخاص لعمل بعض التعاونيات، قد يكون من المناسب سن أحكام قانونية لأنواع محددة من فئات التعاونيات لحماية قدرتها على التمتع بالمساواة الحقة مع الأنواع الأخرى للرابطات والمؤسسات وعدم التمييز ضدها بسبب طابعها الخاص.

البحوث والإحصاءات والمعلومات

عن الأنشطة الحكومية الدولية المضطلع بها في إطار شراكة مع التعاونيات أو بدعم منها؛ وفي نشر المعلومات المطبوعة والمعدة حاسوبيا من جانب الهيئات الحكومية أو الحكومية الدولية، بنفس الدرجة من الأولوية وبنفس القدر من الموارد الممنوحة للمعلومات المتعلقة بالأطراف المؤثرة الأخرى.

التعليم

٢٠ - نظرا إلى أهمية إسهامات الحركة التعاونية في التعليم، قد يكون من المفيد اتخاذ عدد من التدابير التمكينية، بما في ذلك توفير الأموال العامة إذا جرى توفيرها لأشكال أخرى من المؤسسات للبرامج التعليمية. وقد تنظر الحكومات أيضا في أن تضمن المناهج الوطنية في جميع مستويات الدراسة قيم الحركة التعاونية ومبادئها وتاريخها وإسهاماتها الراهنة والمستقبلية في المجتمع القومي؛ وتشجيع ودعم الدراسات المتخصصة للتعاونيات في المستوى التعليمي الثالث.

توفير الأموال العامة

٢١ - يعد الاعتماد المالي على الذات والمسؤولية الكاملة والاستقلال التام أمورا حيوية لأي مؤسسة تعاونية فاعلة. وأفضل نهج للسياسة العامة هو الذي تتلقى فيه التعاونيات نفس المعاملة التي يتلقاها أي شكل آخر من أشكال المؤسسات. ويعتبر عدد من التدابير الأخرى مفيدا: الاعتراف بالطابع الخاص للتعاونيات وحمائته، وتفادي أي تمييز، في القانون أو الممارسة، ينشأ عن المركز المالي الخاص للتعاونيات وتنظيمها وإدارتها؛ وتفادي أي تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون المالية الداخلية للتعاونيات أو للحركة التعاونية، والاعتراف بالمسؤولية الكاملة للحركة عن شؤونها المالية؛ وإقامة شراكات مع المؤسسات المالية التعاونية في مسائل من قبيل التنمية المجتمعية والإقليمية، وبالاعتماد على خبراتها في تعبئة رأس المال وإدارته بطريقة ولأغراض تخدم الصالح العام.

١٧ - البحوث - نظرا لأهمية الحركة التعاونية، قد يكون من المناسب توشي التعاون في مجال البحوث، بين الحكومات والحركة التعاونية، بشأن المسائل ذات الصلة بالسياسة العامة؛ ونشر نتائج البحوث وتعميمها على نطاق واسع، بما في ذلك النتائج التي تتوصل إليها الحركة التعاونية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والأمم المتحدة. وينبغي التأكيد على البحوث التطبيقية ذات الفائدة المباشرة في تحسين كفاءة التعاونيات وإتاحة الفوائد للمجتمع وتحسين الشراكات بين الحركة التعاونية والحكومات.

١٨ - الإحصاءات - نظرا لإدخال الإحصاءات المتعلقة بالتعاونيات في البرامج العادية لدائرة الإحصاءات الوطنية، يمكن اتخاذ عدة تدابير لتحسين الإحصاءات المعدة للتعاونيات والمتعلقة بها وللمشاركة في الجهود الدولية المبذولة لتحسين الإحصاءات المتعلقة بالتعاونيات، بما في ذلك إنشاء مجموعة موحدة من التعاريف كيما تستخدمها الدوائر الإحصائية الوطنية.

١٩ - المعلومات - نظرا إلى أن الحكومات تنظم عملية نشر المعلومات وتؤثر عليها عموما قد يكون اتخاذ عدد من التدابير مفيدا في توسيع نطاق التعريف بالحركة التعاونية وفي القضاء على التفرقات والمفاهيم الخاطئة، وفي تقديم المساعدة التقنية والمالية بمستوى يضاهي ما يتاح للأطراف المؤثرة الأخرى، في كفالة عدم وجود أي تمييز ضد التعاونيات بسبب طابعها الخاص؛ وفي إتاحة إمكانية وصول الحركة التعاونية، بطريقة متكافئة وغير تمييزية، إلى جميع وسائل الإعلام بما يتناسب وإسهامها في الحياة القومية؛ وفي استخدام العمل الإيجابي للقضاء على التفرقات والمفاهيم الخاطئة حيث ترتبط عبارة التعاونية بعرف سابق غير مناسب؛ وفي القيام، عن طريق وسائل الإعلام، بنشر مواد

الترتيبات المؤسسية للتعاون والشراكة

٢٢ - ينبغي أن تكون جميع دوائر وهيئات الحكومات التي لها اتصالات مع الحركة التعاونية على علم بالسياسة الوطنية إزاء التعاونيات وأن تتصرف بما يتسق مع هذه السياسة. ولكفالة الاتساق، سيكون من المفيد الاضطلاع ببعض المهام التنسيقية في الحكومة والاتصال مع الحركة التعاونية أيضا.

٢٣ - ومن المستصوب أن تضطلع إدارة وحيدة أو مكتب وحيد بمهام التنسيق والوصل والاتصال المركزية التي قد يكون من أهمها المهام التالية: بلورة سياسة شاملة وطنية فيما يتعلق بالتعاونيات، ووضع مبادئ توجيهية للتنفيذ المتسق في كل فروع الحكومة، بما في ذلك رصد واستعراض ذلك التنفيذ؛ والتعاون مع الإدارات القانونية في صياغة القانون العام والقوانين الخاصة؛ والاتصال والتشاور والتعاون مع الحركة التعاونية.

٢٤ - ويكون الموقع التنظيمي الأكثر فاعلية للكيان المسؤول داخل إدارة مكلفة بمهام استراتيجية وتنسيقية، من مثل مكتب رئيس الوزراء، أو المكتب المسؤول عن الإدارة الاقتصادية للتخطيط الإنمائي.

٢٥ - وسيكون من المفيد وضع ترتيب مؤسسي يمكن من التشاور المنتظم والتعاون الفعال بين الحكومات والحركة التعاونية.

٢٦ - وينبغي دعم الاتصال بين البرامج الحكومية الدولية والحركة التعاونية الدولية.